المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العراق بين سجال الانسحاب الامريكي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة
اسم الكاتب: أ.م.د. علي عودة العقابي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2110
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق بين سجال الانسحاب الأمريكي وإستراتيجية بناء الدولة الجديدة

الاستاذ المساعد الدكتور
علي عودة العقابي (*)

مقدمة

هناك متغيران مترابطان أثرا على صيرورة إستراتيجية عملية لبناء الدولة العراقية في فترة ما بعد سقوط النظام الديكتاتوري في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣،وهذان المتغيران هما:

الأول الاحتلال والسجال بشأن انسحاب القوات الأجنبية.

الثاني غياب إستراتيجية واضحة لبناء الدولة العراقية الجديدة.

وكلاهما اتكأ على الأخر، فالاحتلال طبق إستراتيجية لا تتطابق بالضرورة مع المصالح العليا للبلاد في الظروف الجديدة، كما أن التواجد العسكري قد أطال فترة الانسحاب واتسع السجال بشأن أمده بسبب تضارب مصالح القوى المتنفذة وغياب إستراتيجية واضحة لبناء دولة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين عبر توفير الخدمات أو بناء قوات أمنية وعسكرية قادرة على درء وردع التهديدات المحيطة بالعراق سواء الداخلية أو الإقليمية. وكل منهما يبرر لنفسه العلاقة مع الآخر.

وبينت تجربة السنوات الثمان أن القوات الأمريكية ومن يدعو لبقائها يستثمران غياب الإستراتيجية المطلوبة لبناء الدولة في العراق، وصناع القرار والقوى المتنفذة في العملية السياسية يرون أن غياب هذه الإستراتيجية سببه وجود القوات الأمريكية. أذن هناك ما يشبه بالاعتماد المتبادل، وتبادل الوظائف، فالاحتلال تذرع بتلكؤ البناء لأسباب لا دخل له فيها. والحكومات المتعاقبة بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ترى أن كل تلكؤ في عملية بناء للدولة، كان سببه الاحتلال. فكلاهما يرمي بشماعته على الأخر والخاسر الوحيد هو العراق أرضا وشعبا وموارد وتنمية. وبين هذا وذاك دخل الانسحاب الأمريكي أروقة المكاسب السياسية والانتهازية السياسية لكتل وقوى تعلن في النهار شيئا إزاء الانسحاب

(*) كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

وفي الليل شيء أخر يوافق استمراره، أو تتخذ من الصمت لمساندة الاحتلال لا لإنهائه، وأي مواطن عراقي أصبح يعرف العديد من المواقف الكلامية، وهي ليست بمنأى عن مصالح الاحتلال الأمريكي.

يستهدف بحثنا بيان تلك الإشكالية (متغير الانسحاب ومتغير البناء للدولة العراقية) التي دخلت حلبة المساومات السياسية بين رؤيتين: الأولى ويعبر عنها مناصرو ومؤيدو استمرار التواجد الأمريكي ولو بأغلفة سياسية أخرى كالخبراء أو للتدريب وتحويل شكل ومحتوى الاتفاقية أو المعاهدة إلى تفاهمات ثنائية، كي لا تمر عبر مجلس النواب في العراق أو أروقة الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية. في حين أن الرؤية الثانية ويعبر عنها المناهضون والمعارضون لبقاء تلك القوات. وفي جانب أخر يتم التساؤل عن دور العراق في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي.

وعلى أساس ذلك تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام، نعدها ضرورية ومهمة لفهم الموضوع.

يتناول القسم الأول (الانسحاب الأمريكي من العراق) الفرصة الأولى، أما القسم الثاني فأفرد إلى (إستراتيجية بناء الدولة العراقية) الفرصة الثانية وأخيرا خصص القسم الثالث للحديث عن (الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لوظيفة العراق الإقليمية والدولية) الفرصة الثالثة.

فيما يتعلق بالقسم الأول من البحث تناولنا (الانسحاب الأمريكي من العراق) والتجاذبات التي صنعها الاحتلال إزاءه بين من رآه نعمة إلهية، ومن رآه نقمة دمرت البلد ، بين من حضر مؤتمرات لندن وواشنطن وصلاح الدين وبين من لم يحضرها وذلك لأسباب عديدة في مقدمتها الرؤية الوطنية، إلا أننا بين هذا وذاك نرى الانسحاب الفرصة الأولى لبناء دولة المؤسسات والاعتماد على الذات الوطنية العراقية والشعبية، وتعزيز التعددية السياسية والحزبية عبر قانون للأحزاب يكون ديمقراطيا في مضامينه العامة ويتيح الفرصة لجميع القوى والأحزاب الراغبة بالمشاركة في العملية السياسية وبناء العراق الجديد. وهذا طبعا، لا يعني إلغاء أمكانية الاستفادة من الأصدقاء والحلفاء لمواجهة التهديدات أو مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.

أما القسم الثاني فتناولنا فيه (إستراتيجية بناء الدولة العراقية) ونعدها الفرصة الثانية الغائبة الحاضرة التي ينبغي الإعداد والاستعداد لها من خلال رؤية إستراتيجية لعراق ما بعد الديكتاتورية والانسحاب النهائي للقوات الأجنبية من قبل الأحزاب والقوى السياسية الوطنية، خاصة تلك التي قارعت الديكتاتورية. وضرورة توفر الحلول الناجعة لمواجهة المشاكل السياسية- الأمنية والاقتصادية- الاجتماعية الأساسية، والابتعاد عن الظواهر المدمرة: المحاصصة الطائفية والفساد المالي والإداري التي ساهمت في تعطيل بناء الدولة المدنية الديمقراطية العصرية وتأخرها، وإلغاء ظاهرة الميليشيات المسلحة الطاغية على المشهد السياسي والتي أفسدت الحياة السياسية في العراق، وكذلك عدم الشعور

المسؤولية وغياب روح المواطنة لدى البعض، مما أدى إلى تشتت الو لاءات الوطنية والركون إلى ...ويات الفرعية، وضعف الأداء الوظيفي وغياب إستراتيجية خدمة الشعب على مستوى الوزارات ...جالس المحافظات مما خلق حالة من الإرباك في الأداء الوظيفي والمهني. وهي بالتأكيد الفرصة ...نية الذهبية لبناء العراق.

وأخيرا تناولنا في القسم الثالث (الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لوظيفة العراق الإقليمية والدولية) ...و الفرصة الذهبية الثالثة لوضع العراق في مكانه الذي ينبغي أن يوضع فيه، على أن لا يظل حبيس ...لأهمية لثرواته النفطية ولا لموقعه الاستراتيجي، وإنما تقويم وتقوية الأداء الاستراتيجي للعراق في الداخل ...في محيطيه الإقليمي والدولي، أن لا يكون العراق أداة لوظيفة إقليمية أو دولية، وإنما مفتاح للجذب ...لاستراتيجي لمكانته وأهميته كعنصر توازن واستقرار إقليمي ودولي، ومدخل من مداخل البناء الوظيفي ...ي عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة.

ولكي يصبح العراق رقما لا يمكن تجاهله من قبل جيرانه ومن قبل الدول التي تصنع القرار ...لعالمي أو تساهم فيه، فأن الحاجة ملحة لايلاء الاهتمام الأكبر للتفكير الاستراتيجي وقدرة عالية من ...لدبلوماسية النشطة والكفوءة في إدارة سياسته الخارجية.

القسم الأول– الانسحاب الأمريكي من العراق

شكل موضوع الانسحاب الأمريكي من العراق،" فرصة فريدة للولايات المتحدة الأمريكية لتعديل ...ستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب وإعادة جدولة الانتشار العسكري لها من العراق إلى أفغانستان أو ...العكس، كمناورة عسكرية وتقنية أو ثغرة للتنفيس عن التوتر الذي تعانيه سواء داخل الولايات المتحدة أو ...على الأراضي العراقية"[1].

وهي فرصة أيضا لبعض الكتل السياسية العراقية التي تريد كسب المغانم من اجل إرضاء ...ولايات المتحدة ومن يدور في فلكها. لذلك عّد الانسحاب الفرصة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية.

وقبل أن يضع الانسحاب دليله في الثبات على الموقف الذي صرح به الرئيس الأمريكي أوبا ما ...ي بداية تسلمه للسلطة في كانون الثاني ٢٠٠٩ ، طرح في أيار ٢٠١١ حديث حول رغبة واشنطن في ...الاحتفاظ بعشرة آلاف جندي أو ما يزيد بقليل بعد الموعد المقرر للانسحاب في نهاية عام ٢٠١١. وهو ...خالف لما اتفق عليه بموجب الاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٨ ولما أعلن عنه المسئولون الأمريكان.

---

[1] ...هاشم حسن، الانسحاب الأمريكي الموعود الزائف ، صحيفة الجريدة العراقية ، ٢٠١١/٣/١٩ .

ولتهيئة الفرصة لذلك " تجاوب رئيس الحكومة العراقية مع المطالب الأمريكية بأن بقاء قوات أمريكية نهاية ٢٠١١ مرهون باتفاق وموافقة الكتل السياسية العراقية"[١]. جاء ذلك خلال لقائه في بغداد في أيار ٢٠١١ مع وفد من الكونغرس الأمريكي برئاسة النائبة الديمقراطية نانسي بيلوسي.

وهذا ليس بغريب فقد عرفنا في الدبلوماسية والعلاقات الدولية أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمل قدرا من الدهاء والمكر في أدارة اللعبة الدولية. "فهل ستنسحب حقا؟ وتجعل العراقيين يعتمدون على أنفسهم بضمان مصالحهم أم أن أوراق عديدة ستحركها لتجعل الاتكاء العراقي على الولايات المتحدة الأمريكية أوسع مما كان يتصور"[٢].

يرى البعض أن "الانسحاب ليس طوعيا من قبل الإدارة الأمريكية وإنما هو أشبه بالجلاء ، والكثير من دول العالم شهدت نهاية الاحتلال منها وبدأت مرحلة جديدة أسوء من الاحتلال لأثار الاحتلال ومناصريه ولاسيما حينما تصبح القضية محل ابتزاز سياسي للكتل السياسية في العراق "[٣].

ويخشى بعض المحللين السياسيين من أن "انسحاب أمريكا من العراق سيؤدي لحرب أهلية كاملة وشاملة"[٤]. أو "يقود إلى مغامرة سياسية داخلية أو مع دول الجوار أو تقود إلى تفكك داخلي وقيام صراع حزبي إزاء قضايا جوهرية لم تجد حلولا حتى الآن"[٥].

ولعل ذلك بسبب اكبر خطأ كان في تقديرنا متعمدا، هو "أن الإستراتيجية الأمريكية ومنذ أوائل احتلالها العراق لم تكن جادة في توفير أبسط مستلزمات الأمن للعراقيين. سواء الأمن الذاتي للأفراد أو أمن الموارد من النهب والتدمير"[٦].

والحالة الأخرى كثغرة لتواجد أمريكي دائم في العراق، هو ربط الانسحاب بحزمة شروط، يعرف الأمريكان قبل غيرهم استحالة تحققها لأنهم يقوون طرفا على حساب طرف أخر، ثم يتنصلون عنه لصالح طرف آخر وهكذا. والشروط أو التحديدات الإستراتيجية أولها المصالحة الوطنية الحقيقية وتلك مهمة، أثبت اللاعبون فيها صعوبتها، ثم تأمين العودة الطوعية الآمنة للمهجرين ورعايتهم كضحايا حرب، وتلك أيضا فشلت في ظل حرب الكواتم الصامتة والاغتيالات المتعددة. ثم إعادة التوازن

---

[1] الانسحاب الأمريكي من العراق ، مجلة الأسبوعية ، بغداد ، ١٥-٢٢ تموز ٢٠١١ ، ص ٢٣ -٢٤ .

[2] نعوم تشو مسكي، الولايات المتحدة والانسحاب من العراق ، صحيفة البيان الإماراتية ، ٢٠١١/٣/٢٦ .

[3] إبراهيم الغالبي، الانسحاب وأوراقه الضاغطة /سيناريوهات التفاوض والتقاطع ، الحوار المتمدن ، ٢٠١١/٤/٩ .

[4] نعوم تشو مسكي، الخطر المحدق في العراق، صحيفة العرب الأسبوعية ، لندن ، ٢٠٠٨/٨/٢٥ .

[5] الانسحاب الأمريكي من العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ .

[6] لينول بيهز، تأمين بغداد، دمشق، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، أب ٢٠٠٦، ص ٣.

الديموغرافي في العراق على وفق المنظور الوطني، والواقع أثبت فشلها أيضا، مع وجود حكومة عراقية تمثل الشعب وتقبل المسائلة وتداخل السلطات وعدم الفصل فيما بينها أجهز على أيجاد مثل هكذا حكومة، وآخر ذلك استقالة رئيس هيئة النزاهة. "وقوات عراقية غير طائفية ومهنية في حين شرعن الدستور الطائفية في ديباجته. مع ترك العراق لشعبه بانسحاب مسئول، والواقع يفسد ذلك بتأثير دول جوار مهمة على العملية السياسية"[1].

والانسحاب الأمريكي أيا كان فهو جزئي وليس كلي، فالخمسون ألف الباقية بعد انسحاب آخر القطعات العسكرية الأمريكية من العراق في ٢٠١٠/٨/١٩، "سيتم تحويلها بمسميات جديدة إلى مجالات أخرى تساندها قوات أخرى تصل إلى (١٠) ألاف جندي، بالإضافة إلى الشركات الأمنية التي ستصل إلى سبعة ألاف فرد حسب إعلان وزارة الخارجية الأمريكية في الأول من حزيران ٢٠١١"[2].

لقد خرجت من العراق نحو " (٢,٢) مليون قطعة من المعدات العسكرية الأمريكية من بينها آلاف الدبابات وحاملات الجند المدرعة والشاحنات، وأغلقت أكثر من (٥٠٠) قاعدة من بين (٦٠٠) قاعدة عسكرية أمريكية بعضها في حجم مدن صغيرة وسلمت للعراقيين. واعتبرت معدات يقل عددها عن مليون بقليل وتصل قيمتها إلى (١٥١) مليون دولار فائضة عن احتياجات الجيش الأمريكي وجرى التبرع بها لقوات الأمن العراقية مثل سيارات الدفع الرباعي والمفي ومكيفات الهواء"[3].

وأن أردنا الحديث عن الانسحاب بلغة الحسابات والأرقام، فالحسابات بسيطة ولا تحتاج إلى جدل سياسي أو برلماني حيث أن تعداد موظفي السفارة الأمريكية في العراق كما هو معروف ومعلن تجاوز الألفي موظف أمريكي وكل فرد منهم يحتاج على الأقل إلى خمسة إفراد من الحماية. ولو افترضنا جدلا أن عدد الدبلوماسيين المهمين بمن فيهم المخابرات والمكلفون بواجب استخباراتي ومستشارون بحدود الإلف عنصر على اقل تقدير.

فهم في هذه الحالة بحاجة إلى خمسة آلاف عسكري أمريكي لحمايتهم. فضلا عن أبنية السفارة والمؤسسات الأمريكية الأخرى العاملة بأغطية مدنية. هي الأخرى بحاجة إلى حمايات تقدر بخمسة آلاف عسكري، وبالإضافة إلى أربعين ألف جندي أمريكي خارج موضوع البحث كونهم متفرقين في الوحدات العسكرية لمهام تدريبية فأصبح المجموع خمسين ألفا من الجنود. علاوة على العسكريين

---

[1] مهند العزاوي، أغدا العراق مثل أمسه، صحيفة العرب الأسبوعي، لندن ٢٠١٠/٩/٤.

[2] The Washington Post 1/6/2011, p .7.

[3] الانسحاب الأمريكي من العراق تحد هائل ، صحيفة المراقب العراقي ، بغداد ، ٢٠١٠/٩/٣ .

العاملين بغطاء الشركات الأمنية العاملة في العراق وعددها (١٣٠) شركة وجميعها منظمة في اتحاد واحد تحت أسم (اتحاد الشركات الأمنية في العراق) (USCII) ويقدر عدد الإفراد العاملين في هذه الشركات مابين (٣٠الى٥٠) إلف عسكري[١].

وتعكس بنية قوات الأمن العراقية المناهج التي اتبعت في إنشائها وطبيعة الدولة العراقية بشكل عام، فقد جرى دمج عناصر من النظام السابق، وأفراد من الميليشيات، وأعضاء سابقين في الجماعات المسلحة على نحو غير متسق في المؤسسات الأمنية التي أصبحت فريسة للقوى العرقية والطائفية والسياسية المتنافسة وكانت الحصيلة قوى متوازية، وأحيانا متقاطعة لا تنسق مهامها في كثير من الأحيان ولا تتبادل المعلومات الآستخبارية، ولازالت تفتقر إلى رؤية موحدة والإحساس بأن لها رسالة واحدة. وكان أي تشنج حكومي ينعكس صداه في قوى الأمن. ولقد شجعت "الولايات المتحدة الأمريكية ذلك" دون الاهتمام بتوفر الانسجام والتماسك"[٢].

وحلل البعض أن تلكؤ برامج التسليح والتأهيل وإعادة بناء القوة العسكرية يعكس عدم جدية وحماس الجانب الأمريكي لبناء جيش عراقي متكامل التسليح والقوة. وفي الجانب الأمريكي ترد الإجابات إلى أن الأمريكان غير مطمئنين لبناء جيش تركيبته طائفية و تهيمن عليه أحزاب دينية.

وطبقا لمحللين عسكريين (البريطاني تشارلز هامان مثلا) فإن مخططي الاستراتيجيات الأمريكية يأخذون بنظر الاعتبار في ملف تسليح العراق خشيتين متلازمتين. الأولى وقوع العراق تحت ضغط أو هيمنة جارته إيران. والثانية تحول العراق إلى عامل في إضعاف معادلة تفوق إسرائيل في المنطقة. ويضيف آخرون خشية أخرى تتصل بضعف البنية الاحترافية لطبقة العسكر الجديدة. الأمر الذي يمكن أن يقود أو يهدد باستخدام القوة العسكرية في حملات مشابهة لحملات النظام السابق.

لذلك سيكون خيار "التمديد للقوات الأمريكية وبأي شكل كان مدربين، خبراء، مدنيين، عسكريين بزي مدني.. الخ كتحصيل حاصل لذلك"[٣].

وما يثير القلق حقا أن تصبح مسألة الانسحاب من جديد محل مساومات غير نزيهة للكتل السياسية بين محبذ للوجود الأمريكي، ومعارض شكلي له، وصاحب موقف غير واضح منه. ومن هنا يتضح أن الوجود العسكري الأمريكي في حال بقائه أو خروجه، فهو على السواء يشكل خطرا بالغ

---

[1] مركز أدارة الأزمات الإستراتيجية، العراق، التقرير الفصلي، نيسان ٢٠١١، ص ٨٣– ٩١.

[2] تقرير الشرق الأوسط، رقم ٩٩، نهايات غير محسومة ، قوات الأمن العراقية بين تخفيض عدد القوات الأمريكية وانسحابها، بيروت، معهد الدراسات السياسية ، ٢٠١٠/١٠/٢٦، ص ٣.

[3] New York Times, 29/7/2011 , p .2

لأهمية على أمن واستقرار العراق والمنطقة، مع الأخذ بنظر الاحتمال إمكانية عودة العراق إلى محيطه العربي والإقليمي والى النسق الدولي.

وألان أيضا نتابع "تطبيقات فجة لمفهوم الوطنية الذي يحرض لاعبون على تفصيله على مقاساتهم، فيما مقاساتهم أقل بكثير من رداء الوطنية"[1].

وأخيرا لابد من القول أن على العراق استثمار أن يكون الانسحاب نعمة للبعض ونقمة للبعض الأخر، لكن هذا كما يبدو مهمة الانسحاب الأمريكي في جوانب مختلفة للاقتدار في البناء والمعالجة لمواضع الخلل، لا صعبة ومعقدة حيث يشير التقرير الأخير للمجموعة الدولية للازمات الصادر يوم الاثنين ٢٠١١/٩/٢٦ بأن الدولة العراقية التي قامت بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ تستند إلى مؤسسات ضعيفة تشجع الفساد ، ما يمكن أن يهدد عودة الاستقرار إلى البلاد ، وذكرت المنظمة في تقرير تضمن انتقادات شديدة ، أن سنوات العنف التي هزت العراق بعد العام ٢٠٠٣ زعزعت استقرار جهاز الدولة . وجاء في التقرير أن " شلل الدولة ساهم في انتشار عناصر إجرامية ومصالح خاصة في الإدارة"[2]. كما أشار التقرير إلى أن المؤسسات التي أقيمت بموجب دستور عام ٢٠٠٥ للإشراف على عمل الحكومة (ديوان الرقابة المالية /هيئة النزاهة/هيئة التفتيش/البرلمان والمحاكم) كانت " عاجزة عن حماية نفسها في مواجهة تدخلات الحكومة وتصلبها ومناوراتها ، وكذلك أطار تشريعي يعاني عجزا وتهديدات دائمة بوقوع أعمال عنف"[3]. وأشار التقرير أيضا إلى أن تبعات هذا الوضع باتت اليوم واضحة للعيان ومفضوحة . وأشار التقرير بوضوح إلى انه " تم اختلاس مليارات الدولارات من الخزائن ، والأحزاب تعتبر الوزارات بمثابة حسابات مصرفية خاصة ، وتتفشى المحاباة والرشاوى وعمليات اختلاس الأموال"[4]. ما يؤثر على المستوى المعيشي للسكان. كما يوضح التقرير بأن انتشار الفساد في معظم مفاصل الدولة يهدد التقدم الذي حققه العراق على صعيد الحد من العنف وتعزيز مؤسسات الدولة. ويطالب التقرير الأسرة الدولية بالتنديد علنا بغياب الإصلاحات السياسية في العراق، وتقديم المساعدات الفنية لمكافحة الفساد وإرغام الأحزاب السياسية على الالتزام بمزيد من الشفافية، كما دعا التقرير إلى اجراء إصلاحات تشريعية لتسيير عمل المؤسسات وحماية استقلاليتها.

---

[1] د. علي عودة العقابي، الانسحاب الأمريكي من العراق ومدى تحقيقه ، محاضرة ألقيت على طلبة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية، ٢٠١١/٤/٢٢ .

[2] تقرير المجموعة الدولية للازمات ، ٢٠١١/٩/٢٦.

[3] نفس المصدر.

[4] نفس المصدر.

لقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على العراق ، واستطاعت بهذه السيطرة التحكم بالثر
والإمدادات النفطية، كما امتلكت قدرة عالية في التحكم باقتصاديات دول العالم على مختلف مستوياتها.

أن الوضع الأمني المتردي في العراق للأعوام (٢٠٠٣– ٢٠٠٨) هو نتيجة منطقية للإستراتيجي
الأمريكية في العراق. وقد عانت البلاد خلال هذه الفترة من تدهور فضيع على الصعيد الأمني وبصو
مفجعة، وتمت ممارسة أعمال لم يعرفها المجتمع العراقي من قبل، وبالرغم من وضع الحكومة والأجه
الأمنية والعسكرية لخطة أمنية لم تستطيع لجم الأمور، إلا أنها خففت من بعض صور الإرهاب والعنف
المنظم، وهذا أدى منطقيا إلى بروز أزمات اجتماعية جديدة.

القسم الثاني – إستراتيجية بناء الدولة العراقية

وهي الفرصة الثانية للولايات المتحدة الأمريكية للاستمرار في علاقة غير متكافئة مع العراق أ
اخطأ رسم بناء استراتيجي للدولة العراقية، وللعراق لكي يثبت أنه مؤهلا فعلا لقيادة مرحلة البناء.

ويتدافع داخل الحياة السياسية في يومنا هذا، اتجاهان رئيسيان:

الأول ويدعو للتخلص من المحاصصة واستئصال جذورها، والثاني يتشبث بالمحاصصة ويستقو
بمنتجي ورعاة جذورها، حتى أضحى العراق اليوم قبائل متحاربة وأعراق متناحرة، وطوائف متذابحا
وأديان متناقضة، ومناطق متنازعة. فنتج عنه، أشكال مشوهة لقمة السلطة أبتداءا بمجلس الحك
الانتقالي ومجلس الرئاسة وحكومة "الوحدة الوطنية" ومجلس النواب الفاقد للإرادة الدستورية والقرا
الوطني، ومجلس القضاء الأعلى المكبل بالخوف من الأدنى، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابا
(الغير مستقلة في واقع الأمر) وهيئة النزاهة (الفزعة للسراق الصغار). ولبناء الدولة العراقية الجديدة لا
من الارتكاز على الأسس التالية:

١ – بناء دولة الوطن والمواطنة.

٢ – تكوين برلمان يحتوي الحكومة والمعارضة.

٣ – اعتماد حكومة تكنوقراط وطنية معيارها الأساسي الوطن والمواطنين والتنمية الوطنية الشاملة.

٤ – تأمين حقوق ومصالح ومطامح جميع العراقيين دون تمييز.

٥ – تحقيق السيادة الوطنية الكاملة والتمسك بمقوماتها ومستلزماتها.

٦ – حماية الثروات الوطنية كملك نافع لجميع العراقيين وليس كغنائم مقتسمة بين المتسلطين عل
الحكم.

٧ – تطهير الدستور من القنابل والألغام الخفية والمكشوفة فيه.

أن كل هذا يتطلب العمل الجدي والمثابر من أجل حلحلة الأوضاع الأمنية-السياسية والاقتصادية- الاجتماعية ومعالجة الخدمات وخاصة النظام الصحي والتعليمي والوظيفي وكذلك معالجة أزمات المهجرين والمهاجرين سواء في الداخل أو الخارج. فالأرقام سائرة في اتجاه "التدهور وهي مخيفة، فهناك في العراق ٤٣% من العراقيين يعانون من الفقر المدقع ، وتدهور في الطعام والمأوى والماء والنظام الصحي والتعليم والتوظيف، حسب ما أفادت به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهناك نسبة ٦٠% من العراقيين يعانون الأمراض و٢٨% من الأطفال يعانون سوء التغذية، كذلك هناك أربعة ملايين عراقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي وبحاجة ماسة إلى أنواع مختلفة من المساعدات الإنسانية .

فضلا عن ما يزيد عن مليوني نازح داخل العراق، وأكثر من مليوني عراقي يعيشون في الدول المجاورة خاصة سوريا والأردن، مما يشكل أسرع أزمة لاجئين تناميا في العالم"[1].

وعلى الرغم من كون العراق بلد متوسط الدخل فهو يواجه التحديات الشائعة في بلدان مستويات الدخل الأدنى، وهذه تشمل:

١- الإيرادات بشكل دائمي تقريبا.

٢ – احتياجات كبرى لإعادة بناء البنية التحتية وإعادة التأهيل.

٣ – انخفاض مستويات المعيشة المطلقة.

٤ – تحديات أمنية وسياسية ومؤسسية[2].

لقد أصبح العراق مجتمعا مريضا حيث يستشري الفساد فيه وبشكل عميق، وهذا يعود إلى أربعة عوامل مترابطة لعبت دورا جوهريا في هذا الانحدار نحو الفساد وهي:

١ – المثال الذي بادر وفرضه الاحتلال الأمريكي في العراق عبر ثقافة الفوضى بدون حدود وقيود.

٢ – الحضور المستمر لبعض دول الجوار الداعمة للأحزاب والميليشيات التي تروع وترهب الناس بوجودها وممارستها.

٣ – القوى الإرهابية وخلفها أجندة سياسية ودول إقليمية.

---

[1] الارتقاء لمواجهة التحديات الإنسانية في العراق ، لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق ، تموز ٢٠١٠ ، ص ٢-٤ .

[2] ملخص كتاب أوضاع العراق (بدون مؤلف) واشنطن ، كانون الأول ٢٠١٠ ص ٢٨ .

٤ – تدمير وتفكيك وتجزئة الدولة العراقية بكافة مؤسساتها الرسمية والاجتماعية ، بما فيها منظمات المجتمع المدني.

أن عالم اليوم قد لاحظ وأشر وبشكل واضح اختزال الوطنية وخاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث اختزلت سيادة الدول إلى ورقة على طاولة الدول الكبرى، ولم تعد القوة العسكرية وحدها كافية لضمان حماية السيادة الوطنية لأية دولة.

إذ دخلت على ذلك عوامل موازية تتمثل في ناحيتين الأولى علاقات الدولة مع جيرانها في إطار الأمن والمصالح المشتركة، وانضباط هذه العلاقات بمبادئ عدم التدخل أو التوسع أو التآمر والثانية متانة الجبهة الداخلية بين مكونات الدولة وشرائحها السياسية والاجتماعية وتماسك نظامها السياسي، بحيث لا يفتح مجالا للإطماع أو مجالا للانتهاكات.

وانطلاقا من ذلك على" القوى السياسية العراقية بمختلف توجهاتها ومشاربها وهي تواجه اختبارا كبيرا أمام الشعب العراقي بمدى صدقيتها أن تكون قادرة على قيادة البلاد بعد الانسحاب الأمريكي إلى مرحلة جديدة من العمل الوطني يتم فيها التسامي على الخلافات، وإعلاء مصلحة الوطن العليا فوق المصالح الفئوية الضيقة كلها وذلك من خلال حكومة وحدة وطنية تكون قادرة على التعامل مع التحديات السياسية والأمنية والتنموية المطروحة بفاعلية وروح واحدة، خاصة أن هذه التحديات تنطوي على درجة كبيرة من الحساسية والتعقيد والخطورة"[1].

وفي ظل التجاذب والتناحر العقيم ، للكتل السياسية ، ظلت مسألة بناء الدولة العراقية واحترام سيادة القانون الذي هو أسمى مراحل بناء الدولة موضع خلل لازال ماثلا . أن أهم أسباب غياب إستراتيجية لبناء الدولة وتعثرها تكمن في بما يلي:-

١ – غياب الرؤية الإستراتيجية لعراق ما بعد الدكتاتورية من قبل الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية وخصوصا القوى المتنفذة منها .

٢ – غياب الحلول الناجعة لمراجعة المشاكل السياسية – الأمنية والاقتصادية – الاجتماعية الأساسية .

٣ – غياب قانون يضمن إنصاف المضطهدين والمظلومين لكل الحقب السابقة .

٤ – غياب المشروع الوطني وعدم الارتكاز على البعد الوطني كمعيار لجهود القوى السياسية .

٥– غياب وحدة الخطاب السياسي والإعلامي داخل أروقة القوى السياسية وخارجها .

---

[1] تحديات صعبة تنتظر العراق ، نشرة أخبار الساعة ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد ٤٢٩٧ ، ٢٠١١٠/٣/١٠ ، ص٢ .

٦ – بروز ظواهر مدمرة كالمحاصصة والمحسوبية وظاهرة الفساد المالي والإداري التي ساهمت في تعطيل بناء الدولة المدنية العصرية .

أن أهم عوامل القضاء على الفساد يكمن في "إنهاء العمل بوصفة الديمقراطية التوافقية كونها أنتجت دستورا افتراضيا غير الذي تم التصويت عليه ، أي ترقيعي للعلاج الآزموي وهذا يعني غياب تأسيس دولة القانون والمواطنة والتنمية البشرية"[١] والاقتصادية والاجتماعية" .

٧ – تنامي ظاهرة انتهازي النظام السابق ومتقلبي الأدوار ولاسيما من متصيدي الفرص الذين يزاولون مهنة اللعب في الإعلام والمؤسسات عبر التقولب في موازين القوة والانكفاء بسرعة للقفز وراء مصالحهم، وهؤلاء هم عناصر خطرة ينبغي مكافحتها لأنهم يتلاعبون بمقدرات العراق الوطنية .

٨ – غياب الإرادة السياسية بسبب عدم قناعة أطراف سياسية في العملية السياسية، رغم مشاركتهم فيها.

٩ – بروز ظاهرة الميليشيات المسلحة الطاغية على المشهد السياسي التي أفسدت الحياة السياسية في العراق.

١٠ – عدم الشعور بالمسؤولية وغياب روح المواطنة لدى البعض ، مما أدى إلى تشتت الولاءات الوطنية وضعف الأداء الوظيفي ، وغياب إستراتيجية خدمة الشعب على مستوى الوزارات ومجالس المحافظات .

١١ – إشكالية العلاقة بين الجماهير والطبقة السياسية وغياب تنظيم العلاقة بين مجالس المحافظات والوزارات مما خلق حالة إرباك في الأداء الوظيفي والمهني .

١٢ – غياب الكفاءات الإدارية والعلمية في مؤسسات الدولة والجامعات وغياب الرقابة عليها ، بسبب نظام المحاصصة التي دخلت تلك الظاهرة في جميع مفاصل الدولة .

١٣ – غياب المواقف السياسية الموحدة أمام التحديات الداخلية والإقليمية سواء من قبل الحكومة أو من طرف البرلمان .

١٤ – غياب الأفق الديمقراطي في صفوف الأحزاب والقوى السياسية بسبب غياب قانون الأحزاب الذي ينظم الحياة السياسية ويحفظ حرمة الوطن ويضمن حقوق السياسيين داخل أحزابهم .

ولبناء الدولة لابد من تفعيل سلطة البرلمان الرقابية على الحكومة وبصورة عملية لا شكلية ، ولابد أن يكون هناك دورا أكبر للمؤسسات المسئولة عن مكافحة الفساد في العراق مثل (هيئة النزاهة ،

---

[١] مصطفى الأمين ، الفساد والديمقراطية التوافقية ، نشرة رصد ، بغداد ، المركز العلمي العراقي ، العدد السابع ، آب ٢٠٠٧ ، ص ٢ .

ديوان الرقابة المالية ، مكاتب المفتشين العموميين ، لجنة النزاهة في مجلس النواب) ، مع ايلا الاهتمام الكبير والواسع بالنقاط التالية التي تمتلك أهمية استثنائية : -

١ - اعتماد التخطيط الاستراتيجي في التنمية .

٢ - ربط السياسات بأعداد الموازنات .

٣ - العمل وفق الأولويات المهمة (الستة أشهر / السنة / الخمس سنوات) وهكذا للمدى البعيد .

٤ - إصلاح وتحديث الإدارة العامة .

٥ - العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية ، والتوازن فيما بينهما .

أن السياسة الواقعية والحكيمة ، هي الضمان لتحقيق نجاحات ملموسة في عودة الأوضا الطبيعية ، تتطلب الإمساك بالحلقات الرئيسية ، التي من شأن تحريكها ، إحداث تحولات و تغيرات ف كامل سلسلة إجراءات السلطة . والحاجة ماسة لنظرة شاملة تعبر عن الترابط و جدل العلاقة بين ك مكونات الأزمة لمعالجتها بجدارة وفاعلية

القسم الثالث - الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لوظيفة العراق الإقليمية والدولية

شكل العراق أهمية متفردة للولايات المتحدة الأمريكية "منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في أط الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق ، تبعا لموارده وموقعه الاستراتيجي. إلا أن تلك الأهمية تعاظمت بعد نهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي"[1]. إذ أصبحت مسألة تحي العراق أو تحجيمه "مهمة في أطار الصراع العربي الإسرائيلي، ومع بدء محادثات مدريد عام ١٩١ وخروج العراق مدمر البنية التحتية في إعقاب حرب الخليج الثانية كانون الثاني ١٩٩١ أبان غز الكويت في ١٩٩٠/٨/٢"[2]. نتيجة لمنطق أحمق وعقيم في سياسات النظام المقبور .

كتب جراهام فولر عام ١٩٩٩ كتابا بعنوان " العراق في العقد المقبل : هل سيقوى على البق حتى عام ٢٠٠٢؟" والذي يشير فيه إلى أن غزو الكويت و حدوث الهجمات الصاروخية التي استهدف إسرائيل ، والمملكة العربية السعودية، هما عاملان مهمان، لكن لا يعنيان تجاهل القضايا الأخر الأكثر شمولية على الصعيد الدولي، فالعراق واجه مستقبلا مضطربا موسوم بالشك، ليس حول وح أراضيه فحسب، بل أيضا قدرته على المدى البعيد، على بسط أي نفوذ يعتد به في ظل أي نوع م

---

[1] د. رياض عزيز هادي ، العالم الثالث والنظام الدولي الجديد ، في كتاب النظام الدولي الجديد : أراء و مواقف مجموعة مؤلفين ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢١ .

[2] د.مصطفى علوي ، مصر وأزمة الخليج، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاه آذار ١٩٩٢ ، ص ٦٣ .

الحكومات، وذلك بسبب التصدعات الداخلية التي يعاني منها، وخاصة ما يتعلق بالطائفية والعرقية. العراق كما يقول فولر واقع بين "خيارين، كلاهما مر، إذ أن القمع وحده هو الذي يضمن بقاء الأقلية العربية السنية في وضع الهيمنة الدائمة على سلطة الدولة، وفي ظل هذه الظروف، سيستغل الأكراد والشيعة كل فرصة للمقاومة بعنف، كلما كان ذلك ممكنا، دافعين العراق بهذا نحو أيديولوجية راديكالية، ونحو المزيد من الوحشية والمغامرات الخارجية ، ولذلك فأن أي عملية تحول ليبرالي ستضمن سعي الأكراد على أقل تقدير، إلى نيل حكم ذاتي كامل، إذا لم نقل (استقلالا صريحا)، كما ستضمن للشيعة كسب صوت الأغلبية في الحكومة العراقية"[1]. بعد سقوط صدام حسين.

الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لم يغير كل شيء، فالمنظمة الدولية ذات الـ(١٩٣) دولة تبقى نفسها إلى حد كبير ، لكن الواضح أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد أطلقت تغييرا كبيرا في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ومناطق من العالم الإسلامي ، وإعادة اصطفاف في الدبلوماسية، خاصة فيما يتعلق بعضوي مجلس الأمن الأكثر ابتعادا ، وهما روسيا الاتحادية والصين، وحملة في المجالات العسكرية و للاستخبارية والسياسية ستتواصل سنوات ، كما أن التطلع إلى الإمام في أعقاب هذه الإحداث مباشرة ، مهمة شاقة ، فلا أحد يعرف كم من البلدان ستنجر إلى نزاع عسكري ، وكم سيكون من باب العزاء الاعتقاد أنه أيا تكن كلفة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ، فأن بالإمكان احتواء تداعياتها وتعلم بعض الدروس منها ، وقد يشك المرء في التوصل إلى هذه الحصيلة بسهولة أو بسرعة ، سيكون العالم محظوظا إذا تجاوز أثار هذه الأحداث و عالج أسبابها في غضون مئة عام[2].

لقد كشفت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بأن الولايات المتحدة الأمريكية "تسود العالم سيادة لم تبلغها أية إمبراطورية ، في التاريخ القديم والحديث ، وها أنها تمارس تفوقا ساحقا في ميادين السلطة الخمسة التقليدية و نعني بها :السياسي ، والاقتصادي،والعسكري،والتقني،والثقافي ، وقد حدا هذا الواقع بأحد المحللين الأمريكيين إلى القول إن الولايات المتحدة هي الدولة العالمية الأولى . ذلك أن لها

---

[1] إبراهام فولر،العراق في العقد المقبل:هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،١٩٩٩،ص١٢.

[2] فريد هاليدي،ساعتان هزتا العالم، ١١ أيلول الأسباب والنتائج، دار الساقي،ترجمة عبد الإله النعيمي،الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢،أنظر ص ١٨٣-١٩٤.

القدرة على الإمساك بزمام الصيغة العصرية للإمبراطورية الكونية ، حيث يخضع أعضاؤها لسلطانها خضوعا إراديا"[1].

ثم تطورت الأمور إلى إحداث تغيير في العراق بإزاحة النظام السابق بالعمل العسكري والذي توج باحتلال العراق في ٢٠٠٣/٤/٩ . ومنذ ذلك الحين أضحى العراق الفرصة الثالثة في بحثنا هذا وهي الفرصة الذهبية للولايات المتحدة الأمريكية للبدء في تعديل إستراتيجيتها العالمية والإقليمية لضمان النفوذ في العراق وعبر آليات سياسية – أمنية و اقتصادية – اجتماعية .

وتعد الفرصة الذهبية لوضع العراق في مكانه الذي ينبغي أن يوضع فيه ، على أن لا يظل حبيس الأهمية لثرواته النفطية ولا لموقعه الاستراتيجي ، وإنما لدوره في المشروع الاستراتيجي المنشود في المنطقة .

لقد حدث التغيير أذن عن طريق الحرب والغزو الخارجي والذي لم يكن أسلوبا صائبا لإزاحة الديكتاتورية ، لما للحرب وتداعياتها من نتائج وخيمة على أوضاع العراق ومستقبله وعلى أعماره وبناء الديمقراطية فيه . لقد كان الاحتلال المستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (١٤٨٣- أيار ٢٠٠٣) وتشكيل الإدارة المدنية قد قطع الطريق على العراقيين في إدارة شؤونهم بأنفسهم وتدبير أمورهم وفقا لمصالحهم الوطنية ، وكان ذلك هو المدخل – رغم كل التغييرات السياسية والقانونية – لآلاف من الأخطاء والخطايا والجرائم ، التي ندفع ثمنها دما وخرابا ماديا ، لم ينضب سيله حتى اليوم . لقد جاءت التحولات والتغيرات الدراماتيكية ، وما رافقها من ظروف عسيرة ، فرصة مناسبة لانفلات غول الإرهاب والتخريب المنظم . لقد فتح التغيير بما جلبه من فراغ في السلطة ومن تداعيات ، الباب إمام صراع تنافسي غير مشروع بين القوى السياسية ، صراع غير منضبط و بأساليب غير سليمة للهيمنة على مراكز الحكم الأساسية وعلى مواقع صنع القرار في الدولة العراقية . كما فتح التغيير بابا واسعا للتدخلات الإقليمية وخاصة دول الجوار في الشأن العراقي ، حيث أصبحت استباحة الأراضي العراقية ظاهرة لاشك في حقيقتها حتى يومنا هذا ولو بشكل أقل عما كان عليه سابقا ، حيث تدخلت معظم دول الجوار وبشكل سافر في التأثير على مجريات الصراع الداخلي وأصبحت حقيقة لا تقبل الجدل ، بل وما هو أخطر وأكثر أهمية تسهيل بعض دول الجوار ودعمها أحيانا وتغاضيها المتعمد في أحيان أخرى عن تسرب المجاميع الإرهابية الأجنبية ، وتوفير كل مستلزمات دعمها ماديا – لوجستيا ومعنويا . ويبرر

---

[1] اينياسيو رامونيه ، حروب القرن الواحد والعشرين (مخاوف و مخاطر جديدة) ، ترجمة أنطوان أبو زيد ، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت،٢٠٠٧ ، ص ٩ .

هذا برغبتهم في تصفية الحساب مع الإدارة الأمريكية ، التي تعلن رغبتها في إسقاط أنظمتهم ، ولكن للأسف على الأرض العراقية وبأرواح العراقيين ، وفي كل الأحوال فالعراق وطنا وشعبا وأمنا واستقرارا هو الخاسر الأكبر.

لقد أعتمد النظام الدولي الراهن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ صيانة نسق القوة للحفاظ على التوازن السياسي والعسكري والديموغرافي ، وشكل مبدأ توزيع القوة وفق نظرية توازن التوافق وتوازن الأضداد . وإزاء ذلك لابد من أن يكون العراق عنصر للتوازن والاستقرار الإقليمي بدلا من أن يكون خطرا على جيرانه كما كان أبان حقبة النظام السابق .

لقد رفعت الولايات المتحدة في مطلع القرن الحالي يافطة الحرب العالمية على الإرهاب وتم توظيفه لضرب نظم عديدة إرهابية كتنظيم القاعدة في أفغانستان ، واستنسخت الذريعة على العراق وتم تصغير قوته العسكرية وتجريده منها ، وبما لا يتفق مع مفاهيم صيانة توازن القوى في المنطقة . والعقبة كانت في نظامه الدكتاتوري الذي أتسم بعدم الإدراك والغباء والارتجالية في مواجهة التحديات .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية سابقا ومعها الغرب تنظر إلى العراق كنقطة للتوازن مع إيران ، أصبح التوازن ألان مختلا وتم تحويل مجالاته الحيوية مع دول الجوار إلى تهديد مبعثر ومنتشر بين تهديدات إيرانية وتركية، والسبب يعود إلى أن عملية بناء عراق وفق المدركات الإستراتيجية الأمريكية لم تكتمل ، إذ تعتقد الولايات المتحدة أن إيجاد عراق قوي غير مسموح به وقد تتكرر حالة الطيش لقادته كما فعل صدام سابقا في حروبه مع دول الجيران كإيران والكويت ، وتشير مجموعة "ويكيل يكس" إلى أن الرئيس المصري السابق مبارك قد نصح الأمريكان في حديث مع برلمانيين أمريكان عام ٢٠٠٨ حيث قال " عززوا القوات المسلحة وخففوا قبضتكم وعندئذ يحدث انقلاب عسكري وسيكون لديهم ديكتاتورا ولكنه شخص عادل "[١]. مؤكدا للأمريكان بأن عليهم أن ينسوا الديمقراطية ، وذلك لان العراقيين بطبيعتهم طباعهم حادة ، لذا ينبغي على الساسة في العراق فهم الولايات المتحدة جيدا والاستفادة منها لتحييد التهديدات ، وتنمية الإبداع والعقل العراقي . وأن تجري عملية تقويم وتقوية للإبداع والأداء الاستراتيجي للعراق وفي محيطه الإقليمي والدولي ، بحيث لا يكون ألعوبة في يد الولايات المتحدة أو دول الجوار وإنما مفتاح للجذب الاستراتيجي لمكانته وأهميته كعنصر توازن واستقرار إقليمي و دولي، ومدخل وظيفي للبناء في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى و ثورة المعلومات والاتصالات الهائلة .

---

[١] موسوعة "ويكيليكس" المجلد الثالث ، لبنان- بيروت ،٢٠١١ ، ص ٥٩.

ولكي يصبح العراق رقما لا يمكن تجاهله ينبغي ايلاء الدبلوماسية قدرا عاليا من الاحتر والمهنية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، والاهتمام بالتفكير الاستراتيجي للبناء والتقد وأن موجة التغييرات الجيوسياسية الكبيرة في المنطقة العربية كفيلة بأن تحول جوار العراق من ذ طامعين بخيراته إلى أصدقاء وهذا ما سيخدم العراق في النطاق الإقليمي .

وتبعا لأهمية العراق الجيوستراتيجية أنتقد (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي الاسبق صحيفة (واشنطن بوست) النهج الذي تتبعه أدارة الرئيس أوبا ما حيال إستراتيجيتها للانسحاب العراق . وقال أن سياسات أوبا ما المتعلقة بهذا الشأن يجب أن تكون أكثر شمولية وإلا تركز فقط ع كيفية الانسحاب من العراق . وذكر انه يجب أن لا تغفل واشنطن نقطة مهمة في الوقت الذي يغيب العراق عن قائمة أولوياتها ، وهي أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق لن يقلل أبدا من أهمية الد الجيوستراتيجية ، ويرى" كيسنجر" أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ترك المنطقة . وأش إلى أن السؤال سيبقى وهو هل ينظر إلى الانسحاب الأمريكي على أنه تراجع من المنطقة أم طري فعالة لاستمرارها[1]؟

ثم عاد " كيسنجر" من جديد ليؤكد في ذات المقال أنه ينبغي عدم إهمال العراق ، وأشار إلى لواشنطن ألان مبعوث خاص لكل الدول المؤثرة في المنطقة عدا العراق . و ألان على الإدارة الأمريكي أن تدرك أهمية الدور الذي يلعبه العراق في الإستراتيجية الأمريكية[2].

تنطلق السياسة الخارجية الأمريكية على الدوام من رؤى وتصورات مدرستين متناقضتين هم "المحافظية الجديدة" ورموزها (شتراوس/هارفي مانسفيلد/جوزيف كروب سكي/فرانسيس فوكاياما/ويلي كريس تول/بول وولفيتز /أبراهام شولسكي/زلماي خليل زاده) و مدرسة "الواقعية" وابرز رموزها هم (هنر كيسنجر /زبغنيو بريجنسكي) ، الذين انتقدوا "المحافظية الجديدة"كونها تعتمد المجابهة والعدوان ، حيث يقول بريجنسكي " لم نعد في عصر الاستعمار، وعلينا أن نستوعب ذلك ، ولم يعد بإمكاننا الحديث عن (واجبات الرجل الأبيض) في نقل الحضارة إلى الشعوب الأخرى"[3]. ومن هنا يرى بريجنسكي أن العلاج للمشكلة العراقية يكمن في أن يكون "سياسيا أكثر مما هو عسكري في جوهره ، و إقليمي أكثر من كونه

---

[1] The Washington Post , 11/9/2011 , P .3.

[2] Ibid.

[3] هادي قبيسي ،السياسة الخارجية الأمريكية بين المحافظية الجديدة والواقعية ،الدار العربية للعلوم ناشرون ،أبو ظبي ،١٩٩٩، ص ١٣٣.

مجرد عراقي في الإطار "[١]. وقارن بريجنسكي بين مرحلة ما بعد الانسحاب وبين الوضع القائم ، مشيرا إلى أن انعكاسات الانسحاب أقل سلبية من موضوعة البقاء ، ومع أن بريجنسكي لم يقلل من حالة الاضطراب متصاعدة من جراء الانسحاب ، إلا انه يؤكد بأن الاضطرابات المتوقعة ستكون أقل أضرارا بالمصالح الأمريكية في العالم من المقاومة المستمرة ، وربما المتنامية ، للوجود الأمريكي في العراق .

وانطلاقا من هذا الطرح في السياسة الخارجية الأمريكية ، فهناك ثمة من يقول بأن العراق سيكون إحدى القواعد الإستراتيجية للفوز الأمريكي بقيادة النظام الدولي لأربعة عقود قادمة . إذ أن محور العلاقات الدولية القائم ألان والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة هي اقتصادية ولاسيما من الصين والهند اللذين سيقفان كأكبر تحد للهيمنة الأمريكية في العقود اللاحقة . وأن تحييدهما يمكن بالسيطرة على أمن الموارد ولاسيما الموارد الإستراتيجية كالنفط ، وحتى أن لم يكن العراق مسيطر عليه أمريكيا ، فيكفي إرساء علاقة إستراتيجية معه لأمد طويل تبعا لأهميته في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي بعيدا عن تأثيرات "الاتحاد الأوربي" في السياسة الخارجية.

لقد أتسم الموقف الأوربي من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء العراق بالكثير من الاختلافات ، سواء بين دول الاتحاد الأوربي ، أو في مواقف كل دولة على حدة . حيث أنقسم الأوربيون إلى معسكرين متناقضين ، معسكر متحالف مع الولايات المتحدة تقوده بريطانيا ، ومعسكر رافض للسياسة الأمريكية تقوده فرنسا وألمانيا ، انتقل الرافضون إلى مواقف أخرى اقل ما يقال عنها أنها ايجابية مع الاحتلال الأمريكي للعراق ،"لاسيما بعد انتقال زعامة البلدين من أهم مناوئين للسياسة الأمريكية وهما شيراك و شرويدر إلى من يحاول أن يكون من المقربين للإدارة الأمريكية وهما ساركوزي و ميركل ، واللذان أصبحا ينافسان رئيس الوزراء البريطاني براون ، إن لم يتفوقا عليه في مجال التوافق مع السياسة الأمريكية إزاء العراق"[٢]. وكما يبدو أن من أهم المتغيرات التي أدت بأهم الدول المعارضة للمشروع الأمريكي إلى تغيير مواقفها هو المصالح الاقتصادية ، ومحاولتهما للحصول على مشاريع وعقود أعمار العراق ، ناهيك عن العقود النفطية التي حرموا منها وخاصة فرنسا .

إن مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في العراق مرهون بمتغيرات عديدة تكمن في مدى قدرة الإدارة الأمريكية في مواصلتها تبني سياسة الحروب الاستباقية نظرا لما تكلفها من أعباء اقتصادية وعسكرية و

---

[١] نفس المصدر السابق ، ص ١٣٦.

[٢] د.ستار جبار الجابري،موقف دول الاتحاد الأوربي من الإستراتيجية الأمريكية في العراق،مركز العراق للدراسات،العدد الأول،بغداد،٢٠٠٨،ص٢٣.

أخطاء سياسية . وكذلك اتجاه الولايات المتحدة الدائم نحو ضمان هيمنتها على النظام الدولي . كما أن ازدياد التنافس بين القوى الاقتصادية جراء نمو القدرة الاقتصادية لمعظم القوى جعلها تأخذ من النسبة غير الطبيعية لسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي اقتصاديا، وهذا هو الذي جعل سيطرتها تتراوح بين ٢٤-٣٠ % من أجمالي الوضع الاقتصادي . كما أن استمرار الولايات المتحدة بأداء أدوارها في المنطقة سيكون عرضة للتأثر بطبيعة العلاقات الإقليمية ، وأكثرها تأثيرا هنا الاستقرار أو اللاأستقرار الذي سيؤثر في المصالح الأمريكية ، وعلى كلفة بقاء وانتشار قواتها في المنطقة . كما أن حركة الولايات المتحدة نحو إحداث تغيير في المنطقة إجمالا والعراق أبتداءا إنما يرجع لمسألتين: الأولى هي ما نعطيه الولايات المتحدة من أهمية للمنطقة إجمالا في إستراتيجيتها العالمية والثانية رؤيتها للتأثير المتزايد في استمرار سيطرتها على المنطقة على علاقات التنافس مع القوى الكبرى الأخرى . كما أن سياسات القوى المنافسة في المنطقة ستؤثر على الإستراتيجية الأميركية في العراق (الصين/روسيا/إيران) إضافة لدول الاتحاد الأوربي . وأخيرا البعد الشعبي الذي يبرز تأثيره في هذه الأوقات كثيرا و غالبا ما يشكل ضغطا – وان كان قليلا – على الحكومات المتحالفة مع الولايات المتحدة[1]. ولابد لنا أن نذكر هنا بالعوامل التي تقوم عليها الإستراتيجية الأمريكية وهي النفط و أمن إسرائيل و التفوق الأمريكي عن طريق سعي الولايات المتحدة على حالة التفرد الأمريكي في العالم منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ، و أخيرا محاربة الإرهاب.

الخاتمة

ناقش البحث وفي جدلية بين متغيرين هما الانسحاب الأمريكي وبناء الدولة في العراق ، طبيعة العلاقة غير المتكافئة بين الولايات المتحدة المحتلة للعراق والجانحة لانسحاب " مشروط ومسؤول " ، وبين عراق متناثر القوى تتقاذفه الأهواء والمصالح الضيقة . وبين تينك المتغيرين ترتسم صورة العراق في الإدراك الاستراتيجي بين بلد محنط غير قادر على الحركة أو يتحرك بالريم وت كنترول ونعني به الولايات المتحدة الأمريكية . وبطبيعة الحال فأن ما يحدث اليوم في العراق هو نتيجة لطريقة تغيير النظام عبر الحرب والاحتلال ، وهذا طريقا ليس ناجعا لإزاحة النظام لما للحرب وتداعياتها من نتائج وخيمة على مستقبل العراق، كان من الممكن أن يأتي التغيير عبر وحدة القوى الوطنية في تحالف واسع ووفق برنامج واضح ، ويحظى بدعم دولي مشروع ووفقا لميثاق الأمم المتحدة ، يدعو إلى عقد مؤتمر

---

[1] عبد الحميد الغانم ، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، ندوة دمشق ٢٠٠٨/٤/٢٤ ،العدد ٢٣، ص ١٣٦-١٤٠

. كما أن
ن النسبة
سيطرتها
ء أدوارها
لاأستقرار
أن حركة
ولى هي
ها للتأثير
. كما أن
سيا/إيران)
غالبا ما
نذكر هنا
يكي عن
السابق ،

، طبيعة
سؤول " ،
رة العراق
ونعني به
قة تغيير
من نتائج
الف واسع
ند مؤتمر

٢٠٠٨/٤/

وطني عام تنبثق عنه حكومة وحدة وطنية تؤمن قيادته إلى رحاب إزالة أثار الماضي والحروب وتعيد بناءه وفق مصالح شعبه . لكن هذا لم يحدث بل حدث الاحتلال ، وهذا ما يعقّد الأوضاع وبناء الدولة الجديدة ، دولة القانون والمؤسسات ودعم القضاء النزيه ، وتحريم تجاوز الشرعية القانونية والتلاعب الكيفي بمصائر البلاد ، وتفعيل مؤسسات الشرعية ودورها التشريعي والرقابي وخصوصا مجلس النواب ومجالس المحافظات ومؤسسات المجتمع المدني ، ونبذ المحاصصة الطائفية واعتماد معايير الوطنية والكفاءة والخبرة والنزاهة والمهنية في بناء مؤسسات الدولة ، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان.

و عندما يتكرس الطابع الطائفي – ألمناطقي لبناء الدولة ، ينشأ تناقض بين الدور السياسي التقليدي للدولة ، المتمثل في تأمين ديمومة النظام المسيطر دون عوائق ، و بين دورها الاقتصادي المتمثل في تأمين "الريع" لـ "الاقتطاعات الطائفية – المناطقية" الطامحة إلى السلطة و الثروة، والتي بدأت تحتل مواقع السيطرة على المفاصل الاقتصادية والسياسية والأمنية الأساسية. وهنا لابد من اتخاذ التدابير القانونية والرقابية الحكومية والشعبية للحد من ظاهرة الفساد ونهب عقارات وممتلكات الدولة وأموال الشعب. وإنزال العقاب الصارم بالمفسدين من كل نوع و لون، ومحاربة عصابات الجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات، وسيكون لتحقيق انجازات على هذا الصعيد مردود نفسي وسياسي كبير على مزاج المواطنين وعلى ثقتهم بمسيرة الإصلاح والبناء.

كما يجب ومن الضروري أن تمارس سياسة خارجية نشطة ، مستقلة و منتجة ، في أقامة أفضل علاقات حسن الجوار ، والاحترام المتبادل ، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ولضمان التأييد الدولي والإقليمي الفعال لوطننا في بناء العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد ، وفي مكافحة الإرهاب و توفير المساعدات الضرورية و الطارئة له في مسعاه لإعادة بناء الاقتصاد الوطني ، وتمكينه من العودة لممارسة دوره الطبيعي في الأسرة الدولية .

وارتباطا بمنطق الحرب عملت سلطة الاحتلال بقيادة الحاكم المدني "بريمر" على أعادة بناء الاقتصاد العراقي من خلال اتخاذ جملة من إجراءات اقتصادية ، استهدفت تكييف الاقتصاد العراقي و تحضيره لمرحلة جديدة تسمح بدمجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ولهذا نسمع بخطاب اقتصادي جديد يرفع رايات "الإصلاح الاقتصادي" و "الخصخصة" دون قيد أو شرط .

نعم نحن ندرك جديا حاجة الاقتصاد العراقي إلى الإصلاحات الجذرية، ولكن المشكلة تكمن في مضمون هذا الإصلاح . فما يجري الترويج له من أصلاح أنما يهدف إلى اعتماد السوق محورا للنشاط الاقتصادي وآلية لممارسته و توجيهه ، بجانب الترويج لمفهوم و ممارسة الخصخصة من دون أن يسبق ذلك دراسات جدوى حقيقية تساعدنا في عدم تضييق دور الدولة الاقتصادي . ولابد هنا من

الإشارة إلى أن الاستثمار ضرورة لكل الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية المعاصرة ، وأن كل نظام في عالم العولمة يحتاج إلى جهد الآخرين، والى نقل التكنولوجيا ، والى استخدام طرائق الإنتاج الحديثة وغير ذلك . وعلى هذا الفهم فأن العراق بحاجة إلى قانون استثمار ، ينظم انتفاع اقتصاد البلاد من الرأسمال الأجنبي، والحصول منه على أكبر المنافع. وأن من الضروري تفهم واستيعاب الدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في مستقبل التطور الاقتصادي في بلادنا، كحقيقة و بدون أية ملابسات إيديولوجية مسبقة.

وفي مسعى لوقف نزيف الدم، وصيانة أرواح أبناء الشعب على اختلاف انتماءاتهم السياسية ومنحدراتهم القومية ومعتقداتهم الدينية ومذاهبهم، والعودة بالأوضاع في البلاد إلى طبيعتها في ظل الأمن والاستقرار، وضمان نجاح العملية السياسية وإقامة العراق الديمقراطي الاتحادي ودولة القانون والعدالة الاجتماعية.

لابد أن تكون في الختام للأصلح في بناء العراق وقيادته بدون أملاءات خارجية أو أجندة تقوم على الطائفية وغيرها.